BAVARIA

وزير الصناعة خلال افتتاحه خطين جديدين لأجهزة الإطفاء

٢٠ ألف فرصة عمل جديدة فى المصانع والتشغيل فى ٣ أشهر

كتب - أحمد العطار:

تقرر فتح الباب امام الشباب للتقدم لشغل عشرين ألف فرصة عمل جديدة وحقيقية داخل المصانع المصرية .. حيث سيتم خلال الثلاثة أشهر المقبلة تشغيل هؤلاء الشباب فى كل تلك الوظائف بالمصانع العاملة فى مجالات الغزل والنسيج والملابس الجاهزة والصناعات الغذائية والكيماوية والهندسية والتصنيع الزراعى وتمثل هذه الوظائف الدفعة الثانية من فرص العمل التى تتيحها الوزارة للشباب المصرى .

وصرح المهندس حاتم صالح وزير الصناعة والتجارة الخارجية بأن فرص العمل الجديدة تأتى فى اطار مبادرة التدريب من اجل التشغيل والتى اعلنت عنها الوزارة فى اكتوبر الماضى لتتضاعف بذلك عدد فرص العمل المتاحة من خلال هذه المبادرة إلى اربعين ألف فرصة عمل حيث كان قد تم خلال الفترة الماضية الاعلان عن عشرين الف فرصة عمل تمثل الدفعة الاولى من فرص العمل المتاحة، وتم بالفعل تشغيل عشرة آلاف شاب فيها بالإضافة إلى انه يجرى حاليا تأهيل وتدريب تسعة آلاف شاب تمهيدا لتشغيلهم خلال الاسابيع المقبلة ،لافتا الى التعاون والتنسيق الكامل بين الوزراة والوزارات المعنية خاصة وزارة القوى العاملة والهجرة.

جاء ذلك خلال افتتاح الوزير أمس لخطى انتاج جديدين باحد اكبر المصانع المنتجة لاجهزة الاطفاء فى مصر ومنطقة الشرق الاوسط وذلك باستثمارات تصل الى نحو إثنين وتسعين مليون جنيه وباستخدام احدث التكنولوجيا العالمية .

حاتم صالح

وقال الوزير ان الخطين اللذين تم افتتاحهما يضمان خط التخزين الالى باستثمارات أربعة وخمسين مليون جنيه وباستخدام احدث تكنولوجيا سويسرية وخط التشغيل الالى واللحام باستعمال الروبوت باستثمارات ثمانية وثلاثين مليون جنيه وباستخدام احدث التكنولوجيا الالمانية

وأشار حاتم صالح الى أننا حريصون على حل جميع المشكلات التى تواجه عمال مصر ومساندة المصانع المتعثرة والمتوقفة للعودة مرة أخرى لحلقة الانتاج والعمل على رفع القدرة الانتاجية لجميع العاملين فى مختلف القطاعات الصناعية من خلال تقديم كل البرامج الفنية والتدريبية، مطالبا العمال بضرورة مواصلة العمل والانتاج وبذل مزيد من الجهد من أجل زيادة الانتاج.

ومن جانبه أكد الدكتور نادر رياض رئيس مجلس إدارة الشركة أن هذين الخطين يمثلان إضافة كبيرة لتطوير منظومة إنتاج أجهزة الاطفاء فى مصر حيث يمكن عن طريق اللحام الآلى باستعمال الروبوت إتمام لحام اجهزة الاطفاء الكبيرة على عجل فى زمن دقيقة وعشرين ثانية فقط بدل من ٣ ساعات ونصف .

جريدة الاهرام (صفحة13) 2013/5/1

وزير الصناعة :

مشروع قانون لفض الاشتباك بين هيئتى التنمية الصناعية والعمرانية والمحافظات

أعلن المهندس حاتم صالح وزير الصناعة والتجارة الخارجية انتهاء الإعداد من مشروع قانون يمنح هيئة التنمية الصناعية آلية التخصيص لإدارة جميع الأراضى الصناعية لمنع الأزدواجية بينها وبين هيئة المجتمعات العمرانية أو المحافظات ولتمكينها من التخطيط لتوفير المزيد من الأراضى المطلوبة الآن للاستثمار الصناعى. وأوضح الوزير فى تصريحات صحفية على هامش افتتاحه لتوسعات صناعية جديدة بأحد أكبر المصانع المنتجة لأجهزة الإطفاء فى مصر والشرق الأوسط بتكلفة ٩٢ مليون جنيه ان المشروع سيتم تقديمه خلال أيام لمجلس الوزراء. وقال ان القانون يلغى فكرة إقامة مزادات لطرح الأراضى الصناعية مما يرفع من قيمتها ويحرم غير القادرين من الاستفادة من هذه الأراضى. مشيرا إلى ان الدولة تستفيد من جعل الأراضى بأقل الأسعار لاعطاء ميزات نسبية لمشروعات تعود بمردود ايجابى على المواطن.. وقال الوزير إن هناك العديد من التشريعات اهتمت بها الوزارة

■ حاتم صالح

مؤخرا لتحسين بيئة الاستثمار فى مصر مما يمثل ثورة فى مجال التشريعات الصناعية كان أهمها تحويل السجل الصناعى الذى كان مبعث شكاوى مستمرة من الصناع إلى سجل إحصائى أو مجرد استمارة تعارف عن أحوال المنشأة الصناعية وليس سجلا رقابيا عليها. وأشار الوزير إلى ان مشروع قانون اتحاد الصناعات المصرية محل مناقشات حاليا للدفع به إلى المجلس التشريعى فى أقرب وقت. وعن الاستثمارات السورية الجديدة أعلن الوزير عن منح أراض صناعية بمدينة بدر لـ٢٥ مستثمرا سوريا بدأوا فى إقامة مصانع عليها وجارى إعداد أراض لـ٨٠ مستثمرا آخر بمدينة بدر والعاشر من رمضان.

وعن المشروعات التى تم افتتاحها مؤخرا أوضح الدكتور نادر رياض ان خطى الانتاج الجديدين يمثلان إضافة كبيرة لتطوير منظومة انتاج أجهزة الاطفاء فى مصر حيث يمكن عن طريق اللحام الآلى باستخدام الروبوت اتمام لحام أجهزة الاطفاء الكبيرة على عجل فى زمن دقيقة واحدة وعشرين ثانية بدلا من ٣ ساعات ونصف الساعة ويعتبر هذا الجيل من روبوتات اللحام هو أحدث تكنولوجيا يتم استخدامها عالميا. أما المخزن الآلى والمركز اللوجيستى فيمكنهم تحميل السيارات الثقيلة فى زمن لا يتعدى ١٥ دقيقة للسيارة الواحدة ومتابعة المخزون أولا بأول على امتداد ٢٩ فرعا للشركة منتشرة فى مصر.

جريدة الاخبار (صفحة 9) 2013/5/2

صناع مصر يكتبون روشتة إصلاح عاجلة للاقتصاد

فرض رسوم على الواردات «المغرقة» ومنع تصدير الخامات

■ مجد المنزلاوى

■ نادر رياض

تقرير : عصام حشيش

أكد رجال الصناعة أن عجلة الاقتصاد المصرى بدأت الدوران لاستعادة كثير مما ضاع منها خلال المرحلة السابقة. وقالوا أن قاعدة الاقتصاد سليمة وقادرة على الانطلاق بشرط قيام الدولة بسلسلة من الاجراءات أهمها حماية الصناعة من خطر الواردات الكثيفة والرديئة والتى تدخل بالحيل والتلاعب لتنافس المنتج الوطنى على ارضه.. بجانب منع تصدير الخامات التى تحتاجها الصناعة والتى يمكن تغذية الصناعة المحلية بها لزيادة القيمة المضافة. فضلاً عن زيادة الدعم الذى تقدمه الدولة للصادرات لتمكين المنتجين من الدخول للاسواق العالمية بميزة سعرية تسمح باسترداد الاسواق التى فقدناها بسبب الاضرابات والاحتجاجات التى أثرت على الانتاج.

الاخبار حاورت مجموعة من الصناع وكانت أرائهم متوحدة حول قوة الاقتصاد الوطنى وحول مطالبهم من الدولة لدعم انشطتهم واستعادة دورهم. أكد المهندس حمدى عبد العزيز رئيس غرفة الصناعات الهندسية باتحاد الصناعات اهمية حماية الصناعة المصرية من إغراق السلع المستوردة. وطالب رئيس الغرفة بفرض رسوم جمركية مناسبة على السلع التى لها مثيل محلى ذو جودة عالية لحماية المواطن المصرى وتأمينه من السلع المتدنية المستوى. وشدد على ضرورة قيام الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات بتطبيق شروط المواصفات القياسية المصرية على الواردات خاصة القادمة من شرق اسيا بكل صرامة. مشيراً الى أن القانون يلزم الهيئة بتطبيق اجراءات الفحص والمطابقة على الواردات طبقاً للمعايير المصرية بهدف حماية المواطن المصرى من السلع الواردة دون هذه المواصفات. وأعرب عن دهشته البالغة من مطالبة بعض المستوردين الهبوط بالمواصفات القياسية المصرية مما سيؤدى حتماً لتحقيق مآربهم بإغراق السوق بالسلع الهابطة وجعل السوق المصرى متلقياً للنفايات السلعية التى ترفضها الدول الأخرى.

ومن جانبه أكد الدكتور مهندس نادر رياض رئيس اتحاد منظمات الاعمال اليورومتوسطية أن الصناعة قاطرة النمو وأن حمايتها ودعمها من أهم واجبات الدولة

وأكد على أهمية التوقف التدريجى عن تصدير الخامات بحالتها والعمل على تحقيق قيمة مضافة تزيد من فعالية الصناعة مشيراً الى ما يتم من تصدير لمسبوكات الالمونيوم الخام والاقطان والاغذية غير المصنعة والخامات التعدينية التى لا تحقق مصر من وراء تصديرها إلا قيما متدنية للغاية.

وأوضح ان البنية التحتية للقطاع الصناعى فى مصر لازالت سليمة شأنها شأن البنية التحتية للقطاع السياحى مما يبشر بامكانيات العودة للتحول الإيجابى للاقتصاد المصرى.

وأشاد رياض بقيام وزير الصناعة بزيارة القلاع الصناعية ولقائه المستمر بالصناع مما يزيد من ترابط رجال الصناعة مع وزيرهم وتفهمهم جميعاً للظروف التى تمر بها الدولة للأخذ بافضل السبل الممكنة لدفع عجلة التنمية.

القدرة التنافسية

● أما المهندس مجد المنزلاوى عضو مجلس ادارة اتحاد الصناعات المصرية فأكد أن قاعدة الاقتصاد المصرى قوية وعمادها الصناعة التى نجحت رغم الظروف الصعبة فى تزويد المجتمع بكل احتياجاته وشدد على ضرورة الحفاظ على القدرة التنافسية للاقتصاد لحين العبور من الازمة بإجراءات واضحة تحمى الصناعة وتدعمها من خطر الواردات المغرقة.

وقال ان الصناع المصريين بذلوا جهودا وأموالاً طائلة للأخذ بأحدث اساليب الانتاج حتى اصبحت تقف بندية وعلى قدم المساواة مع الصناعات العالمية إلا أن ارتفاع الكلفة الصناعية فى مصر نتيجة الكثير من الظروف والاعباء ينذر بتراجع قدرتها التنافسية السعرية عالمياً مما يعرضها للخطر وهو امر يحتاج على الفور لتدخل الدولة بما لها من سلطة تشريعية وتنفيذية لتوفير الظروف المناسبة للانتاج والتسويق وحماية كل ما هو محلى ولو لفترة محددة يتم فيها قطع الطريق أمام الاستيراد المفرط.

● وأيد المهندس اسامة فريد نائب رئيس الجمعية المصرية لتنمية الاعمال «إبدأ» فكرة حماية الصناعة المصرية لفترة محددة مؤكداً أن قوانين منظمة التجارة العالمية تسمح بذلك.

وقال انه مهما اختلفنا على ترتيب البيت من الداخل فسيبقى الانتاج كما وكيفا مع بناء القدرة التنافسية من ناحيتى الجودة والسعر مطلباً اصيلا لتحقيق مبدأ الحق فى الحياة الافضل.

الأمن والاستقرار

● وطالب المهندس امير رياض نائب رئيس مجموعة بافاريا ان استعادة الأمن والاستقرار يمثلان نقطة الانطلاق الصحيحة للاقتصاد المصرى وقال ان الخسائر التى لحقت بالمصدرين نتيجة صعوبة التزامهم بالتوريد فى أجواء الازمات والاحتجاجات يمكن تعويضها ببذل جهد اكبر لاستعادة الاسواق ومن هنا يصبح زيادة الدعم المخصص للتصدير أمراً حيوياً لتمكين الصناع من الوفاء بواجباتهم. واكد رياض ان الاقتصاد المصرى قوى ويتمتع بمزايا ممتازة كما أن العامل المصرى مخلص ومنتج إذا حصل على حقوقه فى التدريب والمقابل المجزى مما يزيد من فرص الانطلاق وتعويض مصر كثيراً مما فقدته خلال الازمات الأخيرة.

جريدة الاخبار (صفحة 9) 2013/5/2

١٧٠ مليون جنيه لاستكمال المناطق الصناعية بالصعيد

كتب عصام حشيش:

أعلن المهندس حاتم صالح وزير الصناعة والتجارة الخارجية عن طرح ٢٠ ألف فرصة عمل جديدة داخل المصانع أمام الشباب.. وأشار الى ان هذه الفرص تأتى فى اطار مبادرة التدريب من أجل التشغيل والتى أعلنت عنها الوزارة فى أكتوبر الماضى لتوفير ٤٠ ألف فرصة عمل حتى نهاية يونيو، وأوضح انه تم بالفعل تشغيل ١٠ آلاف شاب وجار تدريب ٩ آلاف شاب لتشغيلهم خلال الأسابيع القادمة.

جاء هذا عقب افتتاحه خطى انتاج جديدين بأحد مصانع أجهزة الاطفاء باستثمارات ٩٢ مليون جنيه.

وأعلن الوزير عن اعتماد وزارة المالية قبل أيام ١٧٠ مليون جنيه لاستكمال المناطق الصناعية فى الصعيد خاصة بنى سويف وأسيوط لدفع النشاط الصناعى فى الصعيد. وأشار إلى انتهاء الوزارة من إعداد ١٢٠٠ قطعة أرض صناعية جديدة إلى جانب ١٦٩٢ قطعة أرض تم طرحها بالفعل للمستثمرين وهو ما يعنى أكبر طرح للأراضى الصناعية فى تاريخ مصر خلال فترة لا تتجاوز شهرين فقط للقضاء على مشكلة نقص الأراضى الصناعية.

جريدة الاخبار (صفحة 8) 2013/5/1

وزير الصناعة: ٢٠ ألف فرصة عمل جديدة وحقيقية بالمصانع خلال ٣ شهور

أعلن المهندس حاتم صالح وزير الصناعة والتجارة الخارجية عن طرح ٢٠ ألف فرصة عمل جديدة وحقيقية داخل المصانع أمام الشباب، لافتا إلى أن الوزارة ستنتهى من تشغيلهم بالكامل خلال الـ٣ شهور القادمة بالمصانع فى قطاعات الغزل والنسيج والملابس الجاهزة والصناعات الغذائية والكيماوية والهندسية والتصنيع الزراعى.

وأشار الوزير إلى أن فرص العمل الجديدة تأتى فى إطار مبادرة التدريب من أجل التشغيل والتى أعلنت عنها الوزراة فى أكتوبر الماضى لتوفير ٤٠ ألف فرصة عمل حتى نهاية يونيو المقبل حيث تم تشغيل ١٠ آلاف حتى الآن وجارى تأهيل وتدريب ٩ آلاف من الشباب تمهيداً لتشغيلهم خلال الأسابيع القليلة القادمة لافتا إلى التعاون والتنسيق الكامل بين الوزارة والوزارات المعنية خاصة وزارة القوى العاملة والهجرة ووزارة الشباب حيث قامتا بدور كبير فى انجاح هذه المبادرة من خلال الاستفادة من خبرات وامكانات مكاتب القوى العاملة المنتشرة فى مختلف محافظات مصر إلى جانب الاستفادة من امكانات وزارة الشباب حيث أتاحت لمجلس التدريب الصناعى الاستفادة من كافة مراكز الشباب لتقديم الخدمة التدريبية للمتقدمين بالاضافة إلى تسكين المتدربين فى بيوت الشباب مجاناً.

متابعة: محمد العزاوى

جاء ذلك خلال افتتاح الوزير صباح أمس لخطى انتاج جديدين بمصنع بافاريا مصر أحد أكبر المصانع المنتجة لأجهزة الاطفاء فى مصر ومنطقة الشرق الأوسط وذلك باستثمارات تصل إلى حوالى ٩٢ مليون جنيه وباستخدام أحدث التكنولوجيا العالمية.

وقال الوزير أن الخطين اللذان تم افتتاحهما أمس بضمان التخزين الآلى باستثمارات ٥٤ مليون جنيه وباستخدام أحدث تكنولوجيا سويسرية وخط التشغيل الآلى واللحام باستعمل الروبوت باستثمارات ٣٨ مليون جنيه وباستخدام احدث التكنولوجيا الألمانية.

وأضاف الوزير أن هذه التوسعات الجديدة تعكس مدى اهتمام المستثمرين بالسوق المصرى وحرصهم على ضخ مزيد من رءوس الأموال الجديدة للاستثمار ورغبتهم فى الاستمرار والاستفادة من الفرص المتاحة بالسوق المصرى مما يؤكد أهمية هذا السوق الكبير خلال المرحلة القادمة.

وأضاف أن هناك متابعة مستمرة من الدكتور محمد مرسى رئيس الجمهورية للملف الاقتصادى وموقف الاستثمارات الجديدة والمصانع المتعثرة والخطوات والآليات التى يتم اتخاذها أولا بأول، لافتا إلى توجيهات الرئيس الدائمة للحكومة بضرورة التواصل بصفة مباشرة مع المستثمرين والنزول إلى مواقع الانتاج والعمل والتواصل مع العمال لتقديم الحلول السريعة والفورية لأى مشاكل تواجهها تلك المصانع، وخير دليل على ذلك تواجد السيد الرئيس حاليا بمصانع الحديد والصلب بحلوان وتواجدنا فى هذا المصنع لمتابعة العمل وخطوط الانتاج لمختلف القطاعات الصناعية.

وأشار صالح إلى أننا حريصون على حل جميع المشكلات التى تواجه عمال مصر ومساندة المصانع المتعثرة والمتوقفة للعودة مرة أخرى لحلقة الانتاج والعمل على رفع القدرة الانتاجية لجميع العاملين فى مختلف القطاعات الصناعية من خلال تقديم كافة البرامج الفنية والتدريبية، مطالبا العمال بضرورة مواصلة العمل والانتاج وبذل مزيد من الجهد من أجل زيادة الانتاج.

كما أشاد الوزير بالدور الوطنى المشرف لعمال مصر لمساهمتهم الفعالة فى تحقيق خطط التنمية فى مختلف القطاعات الاقتصادية، مؤكداً حرص الحكومة على الحفاظ على كافة حقوق العمال سواء فى قطاع الأعمال العام أو القطاع الخاص باعتبارهم أحد أهم الركائز الأساسية لتحقيق معدلات النمو والتصدير لمختلف القطاعات الانتاجية والتصديرية.

ومن جانبه أكد الدكتور نادر رياض رئيس مجلس ادارة شركة بافاريا أن هذين الخطين يمثلان اضافة كبيرة لتطوير منظومة انتاج اجهزة الاطفاء فى مصر حيث يمكن عن طريق اللحام الآلى باستعمال الروبوت إتمام لحام أجهزة الاطفاء الكبيرة علي عجل فى زمن دقيقة وعشرين ثانية فقط بدل من ٣ ساعات ونصف ويعتبر هذا الجيل من روبوتات اللحام هو أحدث تكنولوجيا يتم أستخدامها حتى عام ٢٠١٣.

جريدة الجمهورية (صفحة 6) 2013/5/1

وزير الصناعة: توفير 20 ألف فرصة عمل جديدة قبل نهاية يونيو

الشهر المقبل الإعلان عن الخريطة الصناعية لمصر للقضاء على عشوائيات الصناعة

كتبت - سماح لبيب

أعلن المهندس حاتم صالح وزير الصناعة والتجارة الخارجية، عن 20 ألف فرصة عمل جديدة وستكون الدفعة الثانية للتدريب من أجل التشغيل ليكون فرص العمل بإجمالى 40 ألف فرصة عمل بنهاية السنة المالية للعام الحالى يونيو المقبل بعد انتهاء آخر فترة تأهيل لـ9 آلاف متدرب خلال المرحلة القادمة من الـ20 ألف فرصة التى تم إعلانها أكتوبر الماضى.

كما أضاف صالح خلال المؤتمر الصحفى الذى عقده أمس على هامش افتتاح خطى إنتاج جديد لشركة بافاريا، إن هناك رغبة فى الاستثمار فى مصر والصناعة هى التى ستحقق ذلك، 3٪ نمو فى الناتج الصناعى ونتوقع وصوله إلى 7٪، كما أن هناك 20٪ نمو صادرات بالجنيه المصرى، و 10٪ نمو فى الصادرات التى يعود تصديرها بالعملة الصعبة.

وقال صالح خلال الافتتاح إن الخطين يتضمنان خط التخزين الآلى باستثمارات 54 مليون جنيه، باستخدام أحدث التكنولوجيا السويسرية، وخط التشغيل الآلى واللحام باستعمال الروبوت، وباستثمارات 38 مليون جنيه وباستخدام أحدث التكنولوجيا الألمانية.

ومن جانبه أكد الدكتور نادر رياض رئيس مجلس إدارة شركة بافاريا أن هذين الخطين يمثلان إضافة كبيرة لتطوير منظومة إنتاج أجهزة الإطفاء فى مصر حيث يمكن عن طريق اللحام الآلى باستعمال الروبو إتمام لحام أجهزة الإطفاء الكبيرة على عجل فى زمن دقيقة وعشرين ثانية فقط بدل من 3 ساعات ونصف ويعتبر هذا الجيل من روبوتات اللحام هو أحدث تكنولوجيا يتم استخدامها حتى عام 2013.

وأعلن حاتم صالح عن حل ما يقرب من 14 مشكلة بين مصر والسعودية من إجمالى 20 قضية خلال ترأسه اللجنة المصرية السعودية، وجاءت أهم القضايا التى تم حلها هى أزمة معوقات التبادل التجارى بسبب المبيدات والحمى القلاعية فى مصر، لافتاً إلى أن المشاكل المتبقية هناك مشاكل للمستثمرين وجزء منها لجأ إلى القضاء لحلها.

قال الوزير إن الخريطة الصناعية فى مصر التى من المقرر إعلانها نهاية يونيو المقبل هى دراسة تجريها الوزارة لخريطة مصر جغرافيا، للتعرف على الصناعة التى تحتاجها المناطق الجغرافية فى كل منطقة فى مصر مما يقضى على عشوائية الصناعة.

الحكومة قامت بتحرير أسعار الطاقة للمصانع كثيفة الاستخدام للطاقة لكن المرحلة المقبلة سيكون هناك رفع لأسعار

وأشار الوزير إلى أن الصناعة يربطها عنصر صناعى وعنصر جغرافى، وأن الصناعات المختلفة تحتاج كلا منها لمناطق جغرافية، وسيتم تحديد المناطق المختلفة فى مصر التى تحتاج لتخصصات الصناعات التى ننتجها فى مصر.

وأعلن الوزير عن استراتيجية جديدة بين وزارتى الصناعة والبترول مع اتحاد الصناعات سيعلن عنها قريبا، لتحديد كيفية تخصيص الطاقة للمصانع خلال الأربع سنوات القادمة، وذلك للتعرف على كيفية التوسع للمصانع كثيفة الاستخدام للطاقة فى مصر خلال المرحلة المقبلة.

وأشار إلى أن الحكومة قامت بتحرير أسعار الطاقة للمصانع كثيفة الاستخدام للطاقة لكن المرحلة المقبلة سيكون هناك رفع لأسعار الطاقة حتى نصل إلى الأسعار العالمية، مشيرا إلى أن عدد الأراضى التى تم تخصيصها للمشروعات الصناعية وعددها 1692 قطعة أرض جميعها لصناعات قليلة باستخدام للطاقة باستثمارات 70 مليار جنيه وتخصص 50 ألف فرصة عمل.

في افتتاح التوسعات الجديدة بمجموعة باڤاريا القابضة

وزير الصناعة: تحرير كامل لأسعار الطاقة خلال ٤ سنوات

» د. نادر رياض: الاستثمارات الجديدة بالمجموعة تتخطى الـ١٠٠ مليون جنيه » مجد الدين المنزلاوى: ارتفاع التكلفة الصناعية للمنتجات ينذر بتراجع قدرتها التنافسية » حمدى عبدالعزيز: مطلوب تدخل الدولة لحماية الصناعة المحلية من إغراق المستورد

أعلن المهندس حاتم صالح وزير الصناعة والتجارة أن أسعار الطاقة سيتم تحريرها بالكامل خلال الـ٤ سنوات القادمة ملوحا باحتمالات وجود زيادات جديدة في الأسعار الفترة القادمة.

وأضاف الوزير خلال المؤتمر الصحفي الذي عقده عقب افتتاح التوسعات الجديدة بمجموعة باڤاريا بالمنطقة الصناعية بجسر السويس: أن هناك زيادات كبيرة في الناتج الصناعي نأمل أن تصل الي ٦ و٧٪ خلال الفترات القادمة خاصة بعد زيادات معدلات النشاط السياحي بنحو ٢٠٪.

كما أضاف أن الوزارة قامت خلال الفترة الماضية بأكبر عملية طرح للأراضى الصناعية في تاريخ مصر بغرض الاستثمار الصناعي ووصل عدد القطع المطروحة الي ١٦٩٢ قطعة وهناك ١٢٠٠ قطعة جاهزة للطرح بعد الانتهاء من كافة الأمور المتعلقة بالمرحلة الأولي وأكد وزير الصناعة والتجارة تراجع نسبة الإضرابات العمالية في القطاع الصناعي وكانت تصل الي أكثر من ٢٠٪ وتراجعت النسبة الي أقل من ١٪ وهناك مصانع لم تشهد أي إضرابات ويرجع الفضل في ذلك الي تطور الإدارة في مصر ومراعاتها لحقوق العمال. كما أكد الوزير أن الدولة قامت بتخصيص ١٧ مليون جنيه لاستكمال البنية الأساسية في الصعيد خاصة بني سويف وأسيوط.

وعن قانون اتحاد الصناعات الجديد أكد الوزير أن القانون لن تتم مناقشته حاليا ومستبعد أن يلحق بالدورة البرلمانية القادمة وهناك مفاوضات تتم حاليا بشأن القانون. وأضاف أنه لن يتم التوسع خلال الفترة القادمة بشأن - إعطاء التراخيص الجديدة للمصانع كثيفة الاستخدام للطاقة وكشف المهندس حاتم صالح وزير الصناعة والتجارة أنه تم تشغيل ١٠ آلاف شاب في إطار برنامج «التدريب» من أجل التشغيل وجاري تأهيل وتدريب ٩ آلاف شاب تمهيدا لتشغيلهم خلال الأسابيع القليلة القادمة.

ومن جانبه أكد أمير رياض نائب رئيس مجموعة باڤاريا القابضة أن استقرار الوضع الأمني والاقتصادي سيؤدي الي ثبات أسعار العملات الأجنبية وضخ استثمارات صناعية جديدة في مختلف القطاعات، ونوه أمير رياض الي ضرورة ترشيد الاستيراد بوضع اللوائح والتشريعات التي تحد منه عند توافر مثيل السلع المستوردة في السوق المحلي مؤكدا أن الحد من الاستيراد سيؤدي الي وجود تنافسية كبيرة في الصناعة المحلية مع زيادة المكون المحلي لها.

وزير الصناعة يستمع إلى شرح من رئيس باڤاريا القابضة د. نادر رياض

وأكد الدكتور حسن عبدالمجيد رئيس الهيئة القابضة العامة للمواصفات والجودة أن من أول اهتمامات هيئة المواصفات والجودة دعم القدرة التنافسية للصناعات المصرية وذلك بمساندتها علي استيفاء المواصفات القياسية المصرية المتوافقة مع المواصفات العالمية مما يسهل لها النفاذ الي الأسواق الخارجية كما تختص الهيئة بوضع المواصفات القياسية المتمشية مع المواصفات العالمية مع مراعاة الظروف المناخية في مصر وأنماط التداول للسلع دون إغفال الإمكانيات الفنية المتاحة بما يشجع الصناعة المصرية علي التطور ويحد من دخول السلع والمنتجات المتدنية الجودة لتنافس السلع المصرية في أسواقها.

وأكد المهندس حمدي عبدالعزيز رئيس غرفة الصناعات الهندسية باتحاد الصناعات المصرية ضرورة حماية الصناعة المصرية من إغراق السلع المستوردة بفرض رسوم جمركية مناسبة علي السلع التي لها مثيل مصري ذي جودة عالية لنأمن شر السلع الهابطة وكذا توجيه الهيئة العامة للرقابة علي الصادرات والواردات بتطبيق إجراءات الفحص والمطابقة طبقا للمعايير الواردة بالمواصفات القياسية المصرية والتصدي للاتجاه الذي يطالب به بعض المستوردين بالهبوط بالمواصفات القياسية المصرية مما سيؤدي حتما للإغراق بالسلع الهابطة وجعل السوق المصري متلقيا للنفايات السلعية التي ترفضها الدول الأخري.

مجد الدين المنزلاوى

حمدى عبدالعزيز

أمير رياض

وأشار المهندس مجد الدين المنزلاوي عضو مجلس إدارة اتحاد الصناعات المصرية الي ضرورة الحفاظ علي القدرة التنافسية للصناعات المصرية لحين عبور الاقتصاد المصري الأزمة الحالية التي يمر بها موضحا أنه علي الرغم من أن كثيرا من الصناعات المصرية التي أخذت بالأساليب الحديثة أصبحت تقف الآن علي قدم المساواة والندية مع الصناعات العالمية إلا أن ارتفاع التكلفة الصناعية للمنتجات المصرية ينذر بتراجع قدرتها التنافسية السعرية عالميا مما يعرض الصناعات المصرية الي خطر غزو المنتجات المنافسة وهو أمر يحتاج بالقطع تدخل الدولة بما لها من سلطة تشريعية وتنفيذية وطالب بضرورة سرعة البت في القضايا العالقة التي تخص الاستثمار بما يضمن تسوية القضايا الخلافية دون التعارض مع تطبيق القانون.

من جانبه أكد الدكتور نادر رياض رئيس مجموعة شركات باڤاريا القابضة أن لقاءات الوزير المكثفة مع المجتمع الصناعي المصري يزيد من ترابط رجال الصناعة مما يؤدى إلى مزيد من الدعم للاقتصاد الصناعي بوجه عام والذي يعتبر القاطرة الحقيقية للنمو الاقتصادي الرامي إلي تصنيع الخامات المصرية محليا والتوقف التدريجي عن تصدير تلك الخامات بحالتها مثل مسبوكات الألومنيوم الخام والأقطان والأغذية غير المصنعة وهو اتجاه سبقتنا اليه الصين والتي تمنع تصدير الخامات غير المصنعة.

وأضاف رياض أن البنية التحتية للقطاع الصناعي مازالت سليمة شأنها شأن البنية التحتية للقطاع السياحي مما يبشر بإمكانيات العودة للتحول الإيجابي الذي انحسر لفترة نرجو لها ألا تطول، وأشار رياض الي أن زيارة وزير الصناعة والتجارة أتاحت الفرصة للالتقاء بالمجتمع الصناعي وكذا القاعدة العمالية بالمصانع التي رحبت بكلمته والتي أجابت علي الكثير من التساؤلات التي كان المجتمع الصناعي ينتظر الاجابة عليها. وأشار رئيس مجموعة باڤاريا الي أن الاستثمارات الجديدة للمجموعة تتخطي الـ١٠٠ مليون جنيه.

جريدة الوفد (صفحة 12) 2013/5/2

وزير الصناعة يصحح المفاهيم:

١٠٠ مصنع تستهلك ٧٠٪ من الكهرباء..

وإستراتيجية لتحديد الطاقة خلال ٤ سنوات

فجر المهندس حاتم صالح وزير الصناعة والتجارة الخارجية - مفاجأة من العيار الثقيل عندما كشف عن أن ١٠٠ مصنع كثيفة الاستهلاك للطاقة تستهلك ٧٠٪ من الطاقة المتاحة لدينا من كهرباء ومازوت، فيما يستهلك أكثر من ١٠٠ ألف مصنع ٣٠٪ فقط من الطاقة، وأشار إلى أنه يجرى حاليا وبالتعاون مع اتحاد الصناعات ووزارتى الكهرباء والطاقة إعداد استراتيجية بشأن الطاقة اللازمة للمشروعات الصناعية خلال السنوات الأربع المقبلة، حيث إن أسعار الطاقة للمصانع اقتربت الآن من الأسعار العالمية.

وحول ملامح الخريطة الصناعية التى تعدها الوزارة قال إنها ستكون من أهم الدوافع لحسن توزيع الاستثمارات جغرافيا وقطاعيا بكل محافظات الجمهورية، وستقدم تفاصيل الموارد الطبيعية المتاحة للتصنيع أمام المستثمرين.

وأعلن الوزير - خلال افتتاحه أمس أحدث مشروع تصنيع أجهزة إطفاء حريق التابع لإحدى المجموعات الاقتصادية القابضة - عن اعتماد وزارة المالية قبل أيام ١٧٠ مليون جنيه لاستكمال المناطق الصناعية فى الصعيد وخاصة بنى سويف وأسيوط لدفع النشاط الصناعى وتوفير الأراضى فى الصعيد. وخلال المائدة المستديرة التى عقدت عقب الافتتاح، أكد المهندس أسامة فريد - نائب رئيس الجمعية المصرية لتنمية الأعمال «ابدأ» - أن رجال الصناعة هم المحرك الرئيسى للنهضة الصناعية التى تستهدفها البلاد وفى هدير آلاتهم وجودة إنتاجهم معبر لمصر إلى طريق الرخاء.

موضحاً أنه مهما اختلفنا حول ترتيب البيت من الداخل فسيبقى الإنتاج كماً وكيفاً مع بناء القدرة التنافسية.

وقال الدكتور حسن عبد المجيد - رئيس الهيئة المصرية العامة للمواصفات والجودة - إن من أول اهتمامات هيئة المواصفات والجودة دعم القدرة التنافسية للصناعات المصرية وذلك بمساندتها على استيفاء المواصفات القياسية المصرية المتوافقة مع المواصفات العالمية مما يسهل لها النفاذ إلى الأسواق الخارجية،كما تختص الهيئة بوضع المواصفات القياسية المتماشية مع المواصفات العالمية.

وأكد المهندس حمدى عبد العزيز رئيس غرفة الصناعات الهندسية باتحاد الصناعات المصرية - ضرورة حماية الصناعة المصرية من إغراق السلع المستوردة بفرض رسوم جمركية مناسبة على السلع التى لها مثيل مصرى ذو جودة عالية لنأمن شر السلع الهابطة.

وأشار المهندس مجد الدين المنزلاوى - عضو مجلس إدارة اتحاد الصناعات المصرية - إلى ضرورة الحفاظ على القدرة التنافسية للصناعات المصرية لحين عبور الاقتصاد المصرى الأزمة الحالية التى يمر بها.

وأكد الدكتور مهندس نادر رياض - رئيس المجموعة الاقتصادية المالكة للمشروع الجديد - أن البنية التحتية للقطاع الصناعى مازالت سليمة شأنها شأن البنية التحتية للقطاع السياحى مما يبشر بإمكانات العودة للتحول الإيجابى الذى انحسر مده لفترة نرجو لها ألا تطول. وأشار أمير رياض - نائب رئيس المجموعة القابضة المالكة للمصنع الجديد - إلى أهمية تشجيع الصادرات المصرية لزيادة حصتها التصديرية لأنها إحدى الأدوات المؤثرة فى توفير العملة الصعبة للقطاع الصناعى لتمويل خاماته المستوردة مما يخفف عن كاهل الدولة عبء تدبير تلك العملات له.

وأكد الدكتور ثروت آدم - مدير مركز تحديث الصناعة الأسبق - ضرورة استكمال تطبيق منظومة الأمن والتصدى لكل عناصر الفوضى والانفلات الأمنى والسلوكى، وأشار إلى دور القطاع المصرفى باعتباره قاطرة التنمية وواجبه الوطنى يحتم عليه تمويل المشروعات والتوسعات التى تراها الدولة إستراتيجية وفى مقدمتها الصناعة.

صلاح زلط

جريدة الاهرام المسائى (صفحة 6) 2013/5/1 المسائى

باستثمارات 92 مليون جنيه

وزير الصناعة يفتتح خطوط إنتاج جديدة فى «بافاريا القابضة»

افتتح المهندس حاتم صالح وزير الصناعة والتجارة خطى إنتاج جديدين ضمن برنامج توسعات مصانع «بافاريا القابضة» برئاسة المهندس نادر رياض يضمان خطا للتخزين الآلى باستثمارات 54 مليون جنيه وآخر للتشغيل الآلى واللحام باستعمال الروبوت باستثمارات قيمتها 38 مليون جنيه وباستخدام احدث تكنولوجيا سويسرية وألمانية.

وقال الوزير إن هذه التوسعات الجديدة تعكس مدى اهتمام المستثمرين بالسوق المصرى وحرصهم على ضخ مزيد من رؤوس الأموال ورغبتهم فى الاستمرار والاستفادة من الفرص المتاحة بالسوق المصرى مما يؤكد أهمية هذا السوق الكبير خلال المرحلة القادمة.

وأشاد صالح فى كلمته بالشركات الصناعية التى حرصت على المضى قدماً فى سياسة التطوير وتوسيع خطوط الإنتاج واستكمال مسيرتها الرامية نحو التوسع فى التصدير وتغطية الاحتياجات المحلية فى ذات الوقت وهى إحدى الأدوات الهامة اللازمة لعبور الأزمة الاقتصادية واصفاً هذا السلوك بأنه سلوك وطنى ونموذج يحتذى به.

من جانبه قال الدكتور مهندس نادر رياض رئيس مجموعة شركات بافاريا القابضة ان خطى الإنتاج الجديدين يمثلان إضافة كبيرة لتطوير منظومة إنتاج أجهزة الإطفاء فى مصر ويعتبر هذا الجيل من روبوتات اللحام هو أحدث تكنولوجيا يتم استخدامها حتى عام 2013.

أكد أن البنية التحتية للقطاع الصناعى لا تزال سليمة شأنها شأن البنية التحتية للقطاع السياحى مما يبشر بإمكانيات العودة للتحول الايجابى الذى انحسر مده لفترة نرجو لها أن لا تطول.

وقال أمير رياض نائب رئيس مجموعة شركات بافاريا القابضة إن التطلع لمستقبل أفضل من خلال الاستقرار المنشود واستعادة الدولة لمؤسساتها الحاكمة يحتم علينا أن نضع الجانب الاقتصادى فى مكانه الصحيح من الأولويات، حيث ان الكثير من المشاكل الاقتصادية الجاثمة على الساحة فى المرحلة الحالية تتطلب تضافر وتجنيد كافة الجهود الوطنية المخلصة للتوصل إلى أمثل ناتج قومى وصولاً إلى ما نصبو إليه من طموحات.

أكد ضرورة استكمال تطبيق منظومة الأمن والتصدى لكل عناصر الفوضى والانفلات الأمنى والسلوكى مشددا على أهمية دور القطاع المصرفى باعتباره قاطرة التنمية وواجبه الوطنى يحتم عليه تمويل المشروعات والتوسعات التى تراها الدولة استراتيجية وفى مقدمتها الصناعة.

أشار نائب رئيس مجموعة شركات بافاريا القابضة إلى أهمية تشجيع الصادرات المصرية لزيادة حصتها التصديرية لأنها إحدى الأدوات المؤثرة فى توفير العملة الصعبة للقطاع الصناعى فى تمويل خاماته المستوردة مما يخفف عن كاهل الدولة عبء تدبير تلك العملات.

وأدار المهندس حاتم صالح وزير الصناعة على هامش الافتتاح حلقة نقاشية مع جانب من قيادات مجتمع الصناعة والأعمال ناقش فيها المشاكل والمعوقات والتى أقر حلولا فورية لبعضها كما أعلن عن سياسة الوزارة الثابتة والتى تستهدف استمرار العمل على دعم الصادرات المصرية

تشجيعاً لعبور المنتجات المصرية للأسواق الخارجية والتأكيد على أن الاقتصاد المصرى قادر على عبور الأزمة، معتمداً على القطاع الصناعى والانتاجى والذى يتمتع بثقة الدولة ودعمها وكذلك تدعيم منظومة الجودة والارتقاء بالمنتج المصرى والرفع من قدرته التنافسية، وذلك عن طريق تفعيل منظومة المواصفات والجودة المصرية والعمل على توفير احتياجات الشركات الصناعية من النقد الاجنبى لاستيفاء احتياجات من الخامات والمعدات اللازمة للتصنيع والتصدير، إضافة إلى تبنى قضية التدرج فى رفع أسعار الطاقة سواء الكهربائية أو الغازية أو السائلة تنفيذاً لسياسة رفع الدعم التى تنتهجها الدولة وذلك طبقاً لحالة كل قطاع من القطاعات الصناعية بما لا يؤثر على القدرة التنافسية للصناعات المصرية فى المرحلة الحالية لتبقى فى إطارها المقبول.

وأشاد الوزير بالدور الوطنى المشرف لعمال مصر لمساهمتهم الفعالة فى تحقيق خطط التنمية فى مختلف القطاعات الاقتصادية، مؤكداً حرص الحكومة على الحفاظ على كافة حقوق العمال سواء فى قطاع الأعمال العام أو القطاع الخاص باعتبارهم أحد أهم الركائز لتحقيق معدلات النمو والتصدير لمختلف القطاعات الإنتاجية والتصديرية.

وأكد المهندس مجد الدين المنزلاوى عضو مجلس إدارة اتحاد الصناعات المصرية على ضرورة الحفاظ على القدرة التنافسية للصناعات المصرية لحين عبور الاقتصاد الأزمة الحالية التى يمر بها، موضحاً أنه على الرغم من أن كثيراً من الصناعات المصرية التى أخذت بالأساليب الحديثة أصبحت تقف الآن على قدم المساواة والندية مع الصناعات العالمية إلا أن ارتفاع الكلفة الصناعية للمنتجات المصرية ينذر بتراجع قدرتها التنافسية السعرية عالمياً مما يعرض الصناعات المصرية إلى خطر غزو المنتجات المنافسة وهو أمر يحتاج بالقطع لتدخل الدولة بما لها من سلطة تشريعية وتنفيذية مطالبا بضرورة سرعة البت فى القضايا العالقة التى تخص الاستثمار بما يضمن تسوية القضايا الخلافية دون التعارض مع تطبيق القانون.

ومن جانبه أكد المهندس أسامة فريد نائب رئيس الجمعية المصرية لتنمية الأعمال «ابدأ» أن رجال الصناعة هم المحرك الرئيسى للنهضة الصناعية التى تستهدفها البلاد موضحاً أنه مهما اختلفنا حول ترتيب البيت من الداخل فسيبقى الإنتاج كماً وكيفاً مع بناء القدرة التنافسية مطلباً اصيلاً لتحقيق مبدأ «الحق فى حياة أفضل».

أضاف انه بتعاون القطاع الصناعى والدولة فإن الاقتصاد المصرى سيتمكن بالتأكيد من استعادة مساره الصاعد بما يحقق الطموحات المعقودة عليه دعماً للاقتصاد الوطنى.

وطالب المهندس حمدى عبد العزيز رئيس غرفة الصناعات الهندسية باتحاد الصناعات المصرية بضرورة حماية الصناعة المصرية من إغراق السلع المستوردة بفرض رسوم جمركية مناسبة على السلع التى لها مثيل مصرى ذو جودة عالية وكذلك توجيه الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات بتطبيق إجراءات الفحص والمطابقة طبقاً للمعايير الواردة بالمواصفات القياسية المصرية والتصدى للاتجاه الذى يطالب به بعض المستوردين بالهبوط بالمواصفات القياسية المصرية، مما سيؤدى حتماً للإغراق بالسلع الهابطة وجعل السوق المصرى متلقياً للنفايات السلعية التى ترفضها الدول الأخرى.

وقال الدكتور حسن عبد المجيد رئيس الهيئة المصرية العامة للمواصفات والجودة أن من أولى اهتمامات هيئة المواصفات والجودة دعم القدرة التنافسية للصناعات المصرية وذلك بمساندتها على استيفاء المواصفات القياسية المصرية المتوافقة مع المواصفات العالمية مما يسهل لها النفاذ إلى الأسواق الخارجية، كما تختص الهيئة بوضع المواصفات القياسية المواكبة للمواصفات العالمية مع مراعاة الظروف المناخية فى مصر وأنماط التداول للسلع دون إغفال الإمكانيات الفنية المتاحة بما يشجع الصناعة المصرية على التطور ويحد من دخول السلع والمنتجات المتدنية الجودة لتنافس السلع المصرية فى أسواقها.

وأكد الدكتور ثروت آدم مدير مركز تحديث الصناعة الأسبق على ضرورة استكمال تطبيق منظومة الأمن والتصدى لكل عناصر الفوضى والانفلات الأمنى والسلوكى، وأشار إلى دور القطاع المصرفى باعتباره قاطرة التنمية وواجبه الوطنى يحتم عليه تمويل المشروعات والتوسعات التى تراها الدولة استراتيجية وفى مقدمتها الصناعة.

جريدة العالم اليوم (ملحق بيزنس اليوم الصفحة الاخيرة)2013/5/7 العالم اليوم

توسعات جديدة لبافاريا باستثمارات ١٠٠ مليون جنيه

كتب : فتحى السايح

د. نادر رياض

فـى مبادرة جديدة التقى المهندس حاتم صالح وزير الصناعة والتجارة الخارجية بقيادات اتحاد الصناعات والأعمال بمناسـبة افتتـاح خطوط إنتاج جديدة وبرنامج توسعات لمصانع شركة بافاريا القابضة، باستثمارات تقدر بـ ١٠٠ مليون جنيه.

وأشـاد الوزير خلال المؤتمر الصحفى الذى عقده على هامش افتتاح خطوط إنتاجٍ بافاريا- والذى تابعته «أكتوبر»- بأن الشركات الصناعية حرصت على المضى قدما فى سياسة التطوير وتوسيع خطوط الإنتاج واستكمال مسيرتها الرامية نحو التوسع فى التصدير وتغطية الاحتياجات المحلية، مشـيراً إلى أن القطاع الخاص اسـتطاع خـلال هذا العام توفير ٢٠ فرصة عمل للخريجـين الجدد من بداية يناير الماضى حتى الآن فى إطار مبادرة التدريب التحولى للتشـغيل، وسـوف يسـتكمل البرنامج لتوفير ٢٠ ألف فرصة عمل جديدة، إلى جانب قيام وزارة الصناعة بتوفير ١٦٩٢ قطعة أرض لمنشـآت صناعية للمستثمرين باستثمارات تبلغ ٧٠ مليار جنيه، توفر ٥٠ ألف فرصة عمل.

ومن جانبه أكد المهندس أسـامة فريد نائـب رئيس الجمعية المصرية لتنميـة الأعمـال «ابدأ» أن رجال الصناعة هم المحرك الرئيسـى للنهضة الصناعية التي تسـتهدفها البلاد، موضحاً أنه مهما اختلفنا حول ترتيب البيت من الداخل فسـيبقى الإنتـاج كماً وكيفاً مع بناء القدرة التنافسـية مطلباً أصيلاً لتحقيق مبدأ «الحق فى حياة أفضل».

وأكد الدكتور المهندس حسـن عبد المجيد رئيـس الهيئة المصرية العامة للمواصفات والجودة أن من أول اهتمامات هيئة المواصفات والجودة دعم القدرة التنافسية للصناعات المصرية، وذلك بمساندتها على استيفاء المواصفات القياسية المصرية المتوافقة مع المواصفات العالمية.

ومـن جانبه أكـد الدكتور مهندس نادر رياض رئيس مجموعة شـركات بافاريا القابضـة أن لقاء الوزير المتجـدد مع المجتمع الصناعى المصرى يزيد من ترابط رجال الصناعة مـع وزيرهم دعماً للاقتصاد الصناعى الذى يعتبر القاطرة الحقيقية للنمو الاقتصادى الرامى إلى تصنيع الخامات المصرية محلياً والتوقف التدريجى عن تصدير تلك الخامات بحالتها مثال ذلك . مسبوكات الألمونيوم الخام و الأقطان والأغذية غير المصنعة وهو اتجـاه سـبقتنا إليه الصين والتى تمنع تصدير الخامات غير المصنعة. وحمـداً لله فإن البنية التحتية للقطاع الصناعى مازالت سليمة شـأنها شأن البنية التحتية للقطاع السياحى، مما يبشر بإمكانيات العودة للتحول الإيجابى، مشـيراً إلى أن زيارة وزير الصناعة والتجارة أتاحت الفرصة للارتقاء بالمجتمع الصناعى، وكذا القاعـدة العماليـة بالمصانع التى رحبت بكلمته والتى أجابت عن الكثير من التسـاؤلات التى كان المجتمع الصناعى ينتظر الإجابة عنها.

وأكـد المهنـدس أمير رياض نائب رئيس مجموعة شـركات بافاريا القابضة أن التطلع لمسـتقبل أفضل من خلال الاسـتقرار المنشود واستعادة الدولة لمؤسسـاتها الحاكمة يتحتم علينا أن نضع الجانب الاقتصادى فى مكانه الصحيح من الأولويات، إذ إن الكثير من المشاكل الاقتصادية الجاثمة على الساحة فى المرحلة الحالية تتطلـب تضافر وتجنيـد كافة الجهود الوطنية المخلصة للتوصل إلى أمثل ناتج قومى وصولاً إلى ما نصبوا إليه من طموحات، مشـيراً إلى أهمية تشجيع الصادرات المصرية لزيادة حصتها التصديرية لأنها إحدى الأدوات المؤثرة فى توفير العملة الصعبة للقطاع الصناعى.

وأكد الدكتور ثروت آدم مدير مركز تحديث الصناعة الأسـبق على ضرورة استكمال تطبيق منظومة الأمن والتصدى لكل عناصر الفوضى والانفلات الأمنى والسـلوكى، مشيراً إلى دور القطاع المصرفى باعتباره قاطرة التنميـة وواجبه الوطنى يحتم عليه تمويل المشـروعات والتوسـعات التى تراها الدولة اسـتراتيجية وفى مقدمتها الصناعة، موضحاً أنه مع التسليم بالحاجة الفعلية لجذب الاستثمارات الخارجية المباشرة للبلاد.

وزير الصناعة والتجارة يفتتح خطوط إنتاج جديدة لمصانع بافاريا القابضة

فى مبادرة جديدة التقى المهندس حاتم صالح وزير الصناعة والتجارة الخارجية بقيادات اتحاد الصناعات والأعمال بمناسبة افتتاح خطوط إنتاج جديدة وبرنامج توسعات لمصانع شركة بافاريا القابضة.

وأشاد فى كلمته التى ألقاها بهذه المناسبة بالشركات الصناعية التى حرصت على المضى قدماً فى سياسة التطوير وتوسيع خطوط الإنتاج واستكمال مسيرتها الرامية نحو التوسع فى التصدير وتغطية الاحتياجات المحلية فى ذات الوقت وهى إحدى الأدوات المهمة اللازمة لعبور الأزمة الاقتصادية واصفاً هذا السلوك بأنه سلوك وطنى ونموذج يحتذى به.

.. من جانبه أكد المهندس أسامة فريد نائب رئيس الجمعية المصرية لتنمية الأعمال «ابدأ» أن رجال الصناعة هم المحرك الرئيسى للنهضة الصناعية التى تستهدفها البلاد وفى هدير آلاتهم وجودة إنتاجهم معبراً لمصر إلى طريق الرخاء، موضحاً أنه مهما اختلفنا حول ترتيب البيت من الداخل فسيبقى الإنتاج كماً وكيفاً مع بناء القدرة التنافسية مطلباً أصيلاً لتحقيق مبدأ «الحق فى حياة أفضل».

.. وأكد الدكتور المهندس حسن عبدالمجيد رئيس الهيئة المصرية العامة للمواصفات والجودة أن من أولى اهتمامات هيئة المواصفات والجودة دعم القدرة التنافسية للصناعات المصرية وذلك بمساندتها على استيفاء المواصفات القياسية المصرية المتوافقة مع المواصفات العالمية، مما يسهل لها النفاذ إلى الأسواق الخارجية.

.. وأكد المهندس حمدى عبد العزيز رئيس غرفة الصناعات الهندسية باتحاد الصناعات المصرية على ضرورة حماية الصناعة المصرية من إغراق السلع المستوردة بفرض رسوم جمركية مناسبة على السلع التى لها مثيل مصرى ذو جودة عالية لنأمن شر السلع الهابطة، وكذا توجيه الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات بتطبيق إجراءات الفحص والمطابقة طبقاً للمعايير الواردة بالمواصفات القياسية المصرية.

.. من جانبه أكد الدكتور مهندس نادر رياض رئيس مجموعة شركات بافاريا القابضة على أن لقاء الوزير المتجدد مع المجتمع الصناعى المصرى يزيد من ترابط رجال الصناعة مع وزيرهم دعماً للاقتصاد الصناعى الذى يعتبر القاطرة الحقيقية للنمو الاقتصادى الرامى إلى تصنيع الخامات المصرية محلياً والتوقف التدريجى عن تصدير تلك الخامات بحالتها مثال ذلك: مسبوكات الألمونيوم الخام والأقطان والأغذية غير المصنعة وهو اتجاه سبقتنا إليه الصين والتى تمنع تصدير الخامات غير المصنعة.

وحمداً لله فإن البنية التحتية للقطاع الصناعى لاتزال سليمة شأنها شأن البنية التحتية للقطاع السياحى مما يبشر بإمكانيات العودة للتحول الإيجابى الذى انحسر مده لفترة نرجو لها ألا تطول. وأشار رياض إلى أن زيارة وزير الصناعة والتجارة أتاحت الفرصة للالتقاء بالمجتمع الصناعى وكذا القاعدة العمالية بالمصانع التى رحبت بكلمته والتى أجابت عن الكثير من التساؤلات التى كان المجتمع الصناعى ينتظر الإجابة عنها.

.. وأكد أمير رياض نائب رئيس مجموعة شركات بافاريا القابضة أن التطلع لمستقبل أفضل من خلال الاستقرار المنشود واستعادة الدولة لمؤسساتها الحاكمة يتحتم علينا أن نضع الجانب الاقتصادى فى مكانه الصحيح من الأولويات، إذ إن الكثير من المشاكل الاقتصادية الجاثمة على الساحة فى المرحلة الحالية تتطلب تضافر وتجنيد جميع الجهود الوطنية المخلصة للتوصل إلى أمثل ناتج قومى وصولاً إلى ما نصبو إليه من طموحات.

مشيراً إلى أهمية تشجيع الصادرات المصرية لزيادة حصتها التصديرية لأنها إحدى الأدوات المؤثرة فى توفير العملة الصعبة للقطاع الصناعى فى تمويل خاماته المستوردة، مما يخفف عن كاهل الدولة عبء تدبير تلك العملات له. ■

■ جمال غالى

صناعة

خلال افتتاح خطوط إنتاج جديدة لبافاريا القابضة

وزير الصناعة والتجارة يتعهد بتوفير النقد الأجنبى للمنتجين

تعهد المهندس حاتم صالح وزير الصناعة والتجارة الخارجية بتوفير احتياجات الشركات الصناعية من النقد الاجنبى لاستيفاء احتياجاتها من الخامات والمعدات اللازمة للتصنيع، كما اشاد خلال لقائه بقيادات اتحاد الصناعات والأعمال بمناسبة افتتاح خطوط إنتاج جديدة وبرنامج توسعات لمصانع شركة بافاريا القابضة بالشركات الصناعية التى حرصت على تنفيذ سياسة التطوير وتوسيع خطوط الإنتاج واستكمال مسيرتها نحو التوسع فى التصدير وتغطية الاحتياجات المحلية.

وقد عقد المهندس حاتم صالح على هامش اللقاء حلقة نقاشية مع عدد من قيادات مجتمع الصناعة والأعمال ناقش فيها المشاكل والمعوقات وأقر حلولاً فورية لبعضها كما أعلن ان سياسة الوزارة تهدف إلى استمرار العمل على دعم الصادرات المصرية تشجيعاً لعبور المنتجات المصرية للأسواق الخارجية، والتأكيد على أن الاقتصاد المصرى قادر على عبور الأزمة معتمداً على القطاع الصناعى والانتاجى الذى يتمتع بثقة الدولة ودعمها، تدعيم منظومة الجودة والارتقاء بالمنتج المصرى والرفع من قدرته التنافسية وذلك عن طريق تفعيل منظومة المواصفات والجودة المصرية، التدرج فى رفع أسعار الطاقة سواء الكهربائية أو الغازية أو السائلة تنفيذاً لسياسة رفع الدعم التى تنتهجها الدولة وذلك طبقاً لحالة كل قطاع من القطاعات الصناعية بما لا يؤثر على القدرة التنافسية للصناعات المصرية فى المرحلة الحالية لتبقى فى إطارها المقبول.

من جانبه قال الدكتور المهندس نادر رياض رئيس مجموعة شركات بافاريا القابضة إن لقاء الوزير مع المجتمع الصناعى المصرى يزيد من ترابط رجال الصناعة مع وزيرهم دعماً للاقتصاد الصناعى الذى يعتبر القاطرة الحقيقية للنمو الاقتصادى الرامى إلى تصنيع الخامات المصرية محلياً والتوقف التدريجى عن تصدير تلك الخامات بحالتها مثل مسبوكات الألمونيوم الخام والأقطان والأغذية غير المصنعة وهو اتجاه سبقتنا إليه الصين التى تمنع تصدير الخامات غير المصنعة.

وأشار رياض إلى أن زيارة وزير الصناعة والتجارة أتاحت الفرصة للارتقاء بالمجتمع الصناعى وكذا القاعدة العمالية بالمصانع التى رحبت بكلمته والتى أجابت على الكثير من التساؤلات التى كان المجتمع الصناعى ينتظر الإجابة عليها.

وأشار المهندس مجد الدين المنزلاوى عضو مجلس إدارة اتحاد الصناعات المصرية إلى ضرورة الحفاظ على القدرة التنافسية للصناعات المصرية لحين عبور الاقتصاد المصرى الأزمة الحالية التى يمر بها، موضحاً أنه على الرغم من أن كثيراً من الصناعات المصرية التى أخذت بالأساليب الحديثة أصبحت ندا للصناعات العالمية فإن ارتفاع الكلفة الصناعية للمنتجات المصرية ينذر بتراجع قدرتها التنافسية السعرية عالمياً مما يعرض الصناعات المصرية إلى خطر غزو المنتجات المنافسة وهو أمر يحتاج بالقطع تدخل الدولة بما لها من سلطة تشريعية وتنفيذية، وطالب بضرورة سرعة البت فى القضايا العالقة التى تخص الاستثمار بما يضمن تسوية القضايا الخلافية دون التعارض مع تطبيق القانون.

وأكد المهندس حمدى عبد العزيز رئيس غرفة الصناعات الهندسية باتحاد الصناعات المصرية على ضرورة حماية الصناعة المصرية من إغراق السلع المستوردة بفرض رسوم جمركية مناسبة على السلع التى لها مثيل مصرى ذو جودة عالية لنأمن شر السلع الهابطة، وكذا توجيه الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات بتطبيق إجراءات الفحص والمطابقة طبقاً للمعايير الواردة بالمواصفات القياسية المصرية والتصدى للاتجاه الذى يطالب به بعض المستوردين بالهبوط بالمواصفات القياسية المصرية مما سيؤدى حتماً للإغراق بالسلع الهابطة وجعل السوق المصرى متلقياً للنفايات السلعية التى ترفضها الدول الأخرى.

من جانبه أكد المهندس أسامة فريد نائب رئيس الجمعية المصرية لتنمية الأعمال "ابدأ" أن رجال الصناعة هم المحرك الرئيسى للنهضة الصناعية التى تستهدفها البلاد، موضحاً أنه مهما اختلفنا حول ترتيب البيت من الداخل فسيبقى الإنتاج كما وكيفا مع بناء القدرة التنافسية مطلباً اصيلاً لتحقيق مبدأ "الحق فى حياة أفضل".

وأكد الدكتور المهندس حسن عبد المجيد رئيس الهيئة المصرية العامة للمواصفات والجودة أن من أولى اهتمامات هيئة المواصفات والجودة دعم القدرة التنافسية للصناعات المصرية وذلك بمساندتها على استيفاء المواصفات القياسية المصرية المتوافقة مع المواصفات العالمية مما يسهل لها النفاذ إلى الأسواق الخارجية، كما تختص الهيئة بوضع المواصفات القياسية المتمشية مع المواصفات العالمية مع مراعاة الظروف المناخية فى مصر وأنماط التداول للسلع دون إغفال الإمكانيات الفنية المتاحة بما يشجع الصناعة المصرية على التطور ويحد من دخول السلع والمنتجات المتدنية الجودة لتنافس السلع المصرية فى أسواقها ■

خلال افتتاحه لتوسعات جديدة لتصنيع أجهزة الإطفاء

وزير الصناعة: تحرير أسعار الطاقة لصناعات الحديد والأسمنت والأسمدة قريبًا

كتب . رضا داود وناهد إمام

أكد المهندس حاتم صالح وزير الصناعة والتجارة الخارجية أنه سيتم قريبًا الإعلان عن استراتيجية خاصة بتحرير أسعار الطاقة للصناعات كثيفة الاستخدام تدريجيًا وتشمل صناعات الحديد والأسمنت والأسمدة والسيراميك والألومنيوم.

وأشار إلى أنه سيتم طرح ١٢٠٠ قطعة أرض جديدة حتى يصل إجمالى الأراضى المطروحة إلى ٣ آلاف قطعة قبل نهاية العام، موضحًا أنه تم حل مشكلات ١٢١ مصنعًا متعثرًا من إجمالى ٤٣١ مصنعًا جارى إعداد الجدولة الاقتصادية الخاصة بها.

أكد أنه تم رصد ١٧٠ مليون جنيه لترفيق البنية الأساسية للمناطق الصناعية بالصعيد، خاصة فى بنى سويف وأسيوط.

جاء ذلك أمس خلال افتتاح الوزير لخطى إنتاج جديدين بمصنع «بفاريا لأجهزة الإطفاء باستثمارات ٩٢ مليون جنيه».

وأشار إلى زيادة الاستثمارات العربية، خاصة السورية، حيث تمت إقامة ٢٥ مصنعًا فى مدينة بدر وهناك ٨٠ مصنعًا جديدًا باستثمارات سورية فى مدينتى بدر والعاشر من رمضان.

وقال: إنه سيتم الإعلان قريبًا عن آلية خاصة بتخصيص الأراضى الصناعية من خلال هيئة التنمية الصناعية فقط.

وأعلن الوزير عن طرح ٢٠ ألف فرصة عمل جديدة داخل المصانع وتنتهى الوزارة من تشغيلهم خلال الـ٣ شهور المقبلة فى قطاعات الصناعات النسيجية والغذائية والكيماوية والهندسية والتصنيع الزراعى.

وأضاف صالح: إن فرص العمل الجديدة تأتى فى إطار مبادرة التشغيل لتوفير ٤٠ ألف فرصة عمل حتى نهاية يونيو المقبل وأشار إلى أن تلك التوسعات الجديدة فى الصناعة تعكس مدى اهتمام المستثمرين بالسوق المصرى وحرصهم على ضخ مزيد من رءوس الأموال الجديدة للاستثمار ورغبتهم فى الاستمرار والاستفادة من الفرص المتاحة بالسوق المصرية، مما يؤكد أهمية تلك السوق الكبيرة خلال المرحلة المقبلة.

وأوضح أنه رغم التحديات التى تواجه الاقتصاد المصرى إلا أنه من المتوقع أن يجذب القطاع الصناعى خلال الفترة المقبلة ٥٠ مليار جنيه وتوفير ٧٠ ألف فرصة عمل من خلال طرح مجمع صناعى يضم ١٦٩٢ مشروعًا صناعيًا ويتقدم إليها ٧٠٠٠ مستثمر، موضحًا أنه سيتم قريبًا تصنيع أول محرك سيارة ديزل مصرى.

من جانبه أكد الدكتور المهندس نادر رياض رئيس مجموعة شركات بافاريا القابضة أن خطوط الإنتاج الجديدة تشمل خط التخزين الآلى باستثمارات ٥٤ مليون جنيه وباستخدام أحدث تكنولوجيا سويسرية وخط التشغيل الآلى واللحام باستعمال الروبوت باستثمارات ٣٨ مليون جنيه وباستخدام أحدث التكنولوجيا الألمانية وهما إضافة لتطوير منظومة إنتاج أجهزة الإطفاء فى مصر، حيث يمكن عن طريق اللحام الآلى باستعمال الروبوت إتمام لحام أجهزة الإطفاء الكبيرة فى زمن دقيقة وعشرين ثانية فقط بدل من ٣ ساعات ونصف الساعة، ويعتبر هذا الجيل من روبوتات اللحام هو أحدث تكنولوجيا يتم استخدامها حتى عام ٢٠١٣.

نتوقع جذب استثمارات بـ50 مليار جنيه وتصنيع أول محرك سيارة مصرية

جريدة روز اليوسف (صفحة4) 2013/5/1